

الحرب في الحقل الاجتماعي ، « حيث وضعت وبلورت مشاريع كثيرة ومختلفة في مجال تأمين دخل الطبقة الفقيرة من السكان (التي تعيش من الإعانات الاجتماعية) وبوشر بتحسين الظروف السكنية للسكان الذين يعيشون بضائقة اجتماعية ، والتسهيل على الأزواج الشباب في الحصول على مساكن ملائمة . وبوشر أيضا بتنفيذ خطط لزيادة المساعدات في حقل التعليم ، ابتداء من التعليم الابتدائي وحتى الجامعي . كما أعدت خطط واسعة في المجال الصحي « (يدعيوت احرونوت ، ٢/٢٥ / ١٩٧٥) . وقد وصل هذا النشاط الى قمته مع تقديم توصيات لجنة كاتس ، التي عينتها رئيسة الحكومة السابقة لدراسة وضع الاولاد والشبيبة الذين يعيشون في ضائقة اجتماعية . وكانت اللجنة قد قدمت عدة توصيات بهذا الشأن ، ولكن تلك التوصيات ما زالت حبرا على ورق حتى الآن ، بسبب نشوب الحرب ونفقات الامن الباهظة وتحويل الجزء الاكبر من الموارد لتمويلها . ويبدو ان هذه التوصيات لن تنفذ خلال هذه السنة ايضا ، اذ « لن تنفذ أية مشاريع جديدة ، مع التقليل من سرعة تنفيذ المشاريع القائمة ، وحتى الغاء بعضها بصورة نهائية » (المصدر نفسه) . « وسيجد » ، مثلا ، تنفيذ قانون التعليم الالزامي المجاني للصف العاشر مع تخفيض سرعة تنفيذ الاصلاح في مجال التعليم . كذلك سيفلقت نحو ٤٠٠ صف في المدارس الابتدائية ، وسترتفع اجور الدراسة الثانوية وسيقلص ايضا جهاز التعليم العالي ، حيث ستقل مساهمة الحكومة في ميزانيات الجامعات . أما في مجال المعونات الاجتماعية فستلغى مشاريع المساعدات غير الاساسية ، مع المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي لذوي الدخل المحدود (من بيان رابينوفيتش في الكنيست - هآرتس ، ٢/٢٥ / ١٩٧٥) . وفي مجال الاسكان ، ستبادر وزارة الاسكان في السنة المالية المقبلة الى بناء ٢٨٨٥٠ مسكنا مقابل ٣١٨٠٠ مسكن في السنة الماضية ، رغم ان ميزانية الوزارة ارتفعت من ٢٤٣ الى ٣٠٥ مليار ليرة ، اذ ان هذه الزيادة لا تكاد تغطي الارتفاع في الاسعار الذي حدث خلال السنة الاخيرة (هآرتس ، ٢/٢٥ / ١٩٧٥) . أما بالنسبة للخدمات الصحية ، فانها ستجدد تقريبا وسترتفع ايضا رسوم العلاج في العيادات .

وتنفيذا لاحد بنود الاتفاق مع المهستدروت ، قررت الحكومة تخفيض ضريبة ارباب العمل من ٧٠٪ الى ٤٤٪ ، وتأجيل البدء في جبايتها مدة شهر ، بحيث تبدأ بذلك اعتبارا من اول ايار . واعلن ايضا ان وزير المالية سيبحث قريبا مع الوزارات الحكومية اقتراحات لتخفيض ميزانياتها بـ ٤٥٠ مليون ليرة ، وهو المبلغ الناتج عن تخفيض قيمة ضريبة ارباب العمل وتأجيل جبايتها (داغار ، ٣/٣ / ١٩٧٥) . ومن ناحية ثانية ، أعلن مدير عام وزارة المالية ، ابراهام اغموني ، « ان قرار الحكومة بشأن تخفيض ضريبة ارباب العمل الى ٤٤٪ هو قرار نهائي » ، وذلك ردا على اتحاد الصناعيين الذي رفض هذا التخفيض ايضا ، معلنا انه سيواصل العمل لالغاء الضريبة بصورة نهائية (معاريف ، ٣/٣ / ١٩٧٥) .

وتعتبر الضرائب المصدر الرئيسي لتغطية الميزانية الاسرائيلية ، اذ أعلن رابينوفيتش عند تقديمه لمشروع الميزانية ان الدخل المتوقع من الضرائب ، خلال السنة المالية ٧٦/١٩٧٥ ، يبلغ ٢٢٤٨ مليار ليرة مقابل ٢٤٤٣ مليار في سنة ٧٥/١٩٧٤ . كما أعلن ان الضرائب ، المباشرة وغير المباشرة ، والقروض الاجبارية التي تجتمعها الحكومة اليوم تشكل ٥٦٪ من الدخل القومي ، واذا اضيفت لها الضرائب التي تحصلها مؤسسة التأمين الوطني والسلطات المحلية ، تصل النسبة الى ٦٤٪ من الدخل القومي . وهذه النسبة غير قائمة في أي بلد في العالم ، عدا اسرائيل (هآرتس ، ٢/٢٥ / ١٩٧٥) .

تجميد خطط تحسين الخدمات الاجتماعية

خصص للخدمات الاجتماعية في مشروع الميزانية الجديدة نحو ٩ مليارات ليرة ، ورغم ذلك يتوقع تقليص هذه الخدمات ببدى كبير خلال هذه السنة . فقد أعلن وزير المالية رابينوفيتش في بيانه امام الكنيست انه « في السنة المقبلة لن تنفذ مشاريع جديدة في حقل الخدمات الاجتماعية » (هآرتس ، ٢/٢٥ / ١٩٧٥) . وكانت الحكومة قد بدأت باتباع سياسة التقليل في النفقات الاجتماعية بعد حرب تشرين وهي السياسة التي وصلت الى قمتها مع اقتطاع جزء من ميزانيات الوزارات الاجتماعية . يقدر بـ ١٤٤ مليار ليرة ، في سنة ١٩٧٤ . ويعتبر هذا الاتجاه مناقضا لسياسة الحكومة قبل